45 | 20 آب - 2023

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مؤسسة غدًا لإدارة المخاطر وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

الجذور العميقة لازمة المناخ في العراق

غدًا لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

مؤسسة «غدًا لإدارة المخاطر»

هي مركز بحثي واستشاري مستقل يختص بتحليل المخاطر الوطنية والدولية التي تواجه العراق، مع تركيز على الأمن القومي والاستقرار السياسي والاقتصادي، وتقديم حلول استراتيجية تدعم صناع القرار لبناء عراق آمن ومستدام.

غداً لإدارة المخـاطر
Ghadan For Risk Management

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التدا ول تصدر عن مؤسسة غدًا لإدارة المخاطر
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

فريق التحرير

عباس راضي العامري
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

+965 07779798941
iraqcopy@gfrmiraq.com

الجذور العميقة لازمة المناخ في العراق

الكاتب:

زينب شكر

زميل في مؤسسة القرن واستاذ مساعد في علم الاجتماع في جامعة سام هيوستن

المصدر:

مؤسسة القرن

https://tcf.org/content/report/the-deep-roots-of-iraqs-climate-crisis/#:~:text=Iraq›s%20precarious%20climate%20position%20is,and%20decades%20of%20environmental%20neglect.

التاريخ:

11 تموز 2023

ترجمة وتحرير:

غدًا لإدارة المخاطر - د. نصر محمد & فيصل عبد اللطيف

ملخص تنفيذي

ان الخطر الذي تتعرض له الاهوار في أسفل نهري الفرات ودجلة ما هو الا تجسيد للخطر الأكبر الذي يحيط بالعراق, والذي يوصف اليوم كخامس أكثر بلد في العالم تأثرا بالتغير المناخي. وخلف هذه العناوين المنذرة بالخطر ـ ارتفاع درجات الحرارة والجفاف ـ يمكن للمرء ان يجد خليطا كبيرا من المشاكل المتداخلة والتي يفاقم بعضها الاخر والتي تعود جذورها الى عقود من القيود الهيكلية واهمال البيئة وضعف الحوكمة. لسنوات طويلة, كانت البيئة والنظام البيئي في العراق عرضة لتهديدات مهولة تتمثل بالصراع وقصر نظر السياسات الاقتصادية ومحدودية القدرة المؤسساتية. هذه المشاكل تراكمت لأعوام طويلة لتضع العراق في هذا الموقف البيئي الحرج الذي يعيشه اليوم. التغير المناخي في العراق لا يمكن عزله عن التدخل الخارجي والاقتصاد المعتمد على النفط والمؤسسات المعطوبة والفساد والتسلط وضعف الحوكمة. هذا التقرير, الأول ضمن مشروع مؤسسة القرن, يهدف الى تقديم نظرة عامة عن السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الاوسع الذي يشكل ازمة المناخ في العراق. التغير المناخي في العراق يجب ان يتم فك اسراره. فالتهديد ليس تصورا تجريديا عن حدث مستقبلي: انما هو عملية يمكن قياسها بدأت بالفعل بجر البلاد الى الهاوية. علاوة على ذلك, انها ليست فقط مشكلة بيئية, لكنها ازمة اجتماعية كذلك, وهي تحدث في يومنا هذا.

في بعض الأحيان يتحدث واضعو الاستراتيجيات العسكرية عن «تجفيف المستنقع» من اجل سحق التمرد. وعند مواجهة صدام حسين للتمرد في جنوب العراق في بداية التسعينات, قام بتطبيق هذه الفكرة حرفيا, عن طريق تجفيف الاف الاميال المربعة من الاهوار العراقية لحرمان المتمردين الشيعة من قاعدة عملياتهم وللانتقام من أي شخص له صله ارتباط بهم. هذه الحملة القاسية دمرت طريقة حياة عمرها الاف السنين وتسبب بضرر كبير لنظام بيئي مهم على الصعيد العالمي.

بعد مرور ثلاثة عقود على ذلك, وفي الوقت الذي كانت فيه الاهوار على وشك التعافي, بدأت المياه بالجفاف مرة أخرى. هذه المرة, الأسباب غير مباشرة كسابقتها: الجفاف والتحويلات في مياه أعالي النهر وضعف وتداعي البنية التحتية للزراعة. يلوح التغير المناخي في افق كل هذه المشاكل ـ فيسهم او يفاقم كل منها بشكل مباشر او غير مباشر. فدرجات الحرارة المرتفعة تتسبب في تبخير المياه بشكل أسرع, لتصير كوارث مثل الجفاف أكثر حدة, والتنافس على الموارد (مثل المياه في الخزانات في أعالي النهر) تصبح أكثر قساوة وكل شيء يتعرض للخراب يصير ثمن إصلاحه أكثر كلفة.

ان الخطر الذي تتعرض له الاهوار في أسفل نهري الفرات ودجلة ما هو الا تجسيد للخطر الأكبر الذي يحيط بالعراق, والذي يوصف اليوم كخامس أكثر بلد في العالم تأثرا بالتغير المناخي. وخلف هذه العناوين المنذرة بالخطر ـ ارتفاع درجات الحرارة والجفاف ـ يمكن للمرء ان يجد خليطا كبيرا من المشاكل المتداخلة والتي يفاقم بعضها الاخر والتي تعود جذورها الى عقود من القيود الهيكلية واهمال البيئة وضعف الحوكمة. لسنوات طويلة, كانت البيئة والنظام البيئي في العراق عرضة لتهديدات مهولة تتمثل بالصراع وقصر نظر السياسات الاقتصادية ومحدودية القدرة المؤسساتية. هذه المشاكل تراكمت لأعوام طويلة لتضع العراق في هذا الموقف البيئي الحرج الذي يعيشه اليوم.

ان تشخيص الأدوات الصحيحة لسياسة المناخ في العراق ـ من اجل تخفيف تأثيرات التغير المناخي وتحقيق التزامات العراق حيال الجهد

الإقليمي والدولي الخاص بتطويق التغير المناخي ـ يحتاج الى فهم دقيق لتاريخ البلاد المعاصر وارتباط ذلك بالبيئة. هذا التقرير يفتتح مبادرة مؤسسة القرن التي تتناول موضوع التغير المناخي.

نوع مختلف من أنواع التحليلات للتغير المناخي

كما هو الامر في العراق, يحدث الشيء نفسه في المنطقة باسرها. كل منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا متاثرة بشكل كبير بالتغير المناخي. البعض من هذه التأثيرات وليدة للصدفة الجغرافية ـ مناطق شبه قاحلة وجافة تعاني بشكل مباشر من الجفاف, ومناطق أخرى تقع ضمن أحر البقع على مستوى العالم وتتعرض لموجات حرارية جديدة. لكن هنالك أسباب أخرى اهم وراء الوضع المناخي المتدهور في الشرق الأوسط تتمثل بالتاريخ الاستعماري والتدخل الدولي وضعف الحوكمة المحلية.

بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا تمتلك اقتصاديات تعتمد على المنتجات الباعثة للكاربون ـ بمعنى انها من بين اعلى بلدان العالم من ناحية الانبعاثات الغازية قياسا لعدد سكانها. كذلك, هذه المنطقة مسؤولة بالمجمل فقط عن ٥ بالمائة من انبعاثات الغازات الدفيئة في العالم. لكنها تعاني بشكل لا يتناسب مع اسهامها البسيط في التلوث العالمي بسبب ظاهرة التغير المناخي, والذي يمثل تهديدا مضاعفا لمنطقة تعاني بالأصل من الهشاشة والضعف.

يحدد مشروع مبادرة التغير المناخي الذي تقوم به مؤسسة القرن ثلاث محاور تحليلية أساسية أساسية لفهم ازمة العراق المناخية وكيفية الاستجابة لها هذه المحاور التحليلية مفيدة جدا لفهم منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بشكل عام.

اول هذه المحاور هو أهمية السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. التغير المناخي في العراق لا يمكن عزله عن التدخل الخارجي والاقتصاد المعتمد على النفط والمؤسسات المعطوبة والفساد والتسلط وضعف الحوكمة. هذا التقرير, الأول ضمن مشروع مؤسسة القرن, يهدف الى تقديم نظرة عامة عن السياق الاقتصادي والاجتماعي

IRAQ COPY

والسياسي الاوسع الذي يشكل ازمة المناخ في العراق. التغير المناخي في العراق يجب ان يتم فك اسراراه. فالتهديد ليس تصورا تجريديا عن حدث مستقبلي: انما هو عملية يمكن قياسها بدأت بالفعل بجر البلاد الى الهاوية. علاوة على ذلك, انها ليست فقط مشكلة بيئية, لكنها ازمة اجتماعية كذلك, وهي تحدث في يومنا هذا. التقرير القادم ضمن هذا المشروع سيدرس تأثير المناخ والتدهور البيئي ميدانيا وكيف تؤثر هذه الظروف على الحياة اليومية للعراقيين.

المحور الثاني للتحليل يتمثل بعدم وجود العراق ضمن فراغ. فمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من أكثر الأماكن عرضة لتأثيرات التحول المناخي, خاصة البلدان المجاورة للعراق. نتيجة لذلك, من اجل فهم ما يزيد من تعرض العراق لهذه التأثيرات, سيتناول الجزء الثاني من هذا المشروع دول جوار العراق والأزمات المناخية التي تعاني منها هذه الدول, بالإضافة الى بعض الخطوات الناجحة التي تم تبنيها من قبل الاقتصاديات الريعية الأخرى والبحث عن أسباب تخلف العراق في هذا المجال.

المحور التحليلي الثالث هو اختبار لمحددات الاستجابات الفعالة والحقيقية لازمة المناخ من قبل الدولة. في الوقت الذي توجد فيه مؤشرات بوعي القيادة العراقية بهذه القضية ووجـود استعداد لمعالجتها ـ على سبيل المثال, تصديق اتفاقية باريس للمناخ في سنة ٢٠٢١ ـ تبقى هذه الجهود مجرد تفكير رغبوي من دون توافر الموارد والأدوات الملائمة. هذا الموضوع سيتم تناوله في التقرير الثالث.

مع وجود هذه المحاور التحليلية, صياغة السياسة اللازمة للتعامل معها تصبح امرا مفروغا منه ومن ضمن الأولويات. ألا ان العراق لا يزال بعيدا عن هذا الواقع. والحاجة الى التغير لم تكن يوما اكثر الحاحا من الوقت الحاضر.

الجفاف والغبار والحرارة

وفقا لبعض الدراسات, تزداد الحرارة في العراق بسرعة تبلغ ضعف المعدل العالمي. هذه الأنماط يتوقع لها ان تزداد سوءا مع مرور

الوقت. عدد الأيام التي ستصل فيها درجة الحرارة الى ١٢٠ فهرنهايت (٤٨.٨ سيليزي) سيزداد من حوالي أربع عشر يوما سنويا الى أكثر من أربعين يوما خلال العقدين القادمين, وفقا لتقرير صادر عن مؤسسة الاتحاد الأوربي للدراسات الأمنية. بغداد أصبحت الان حارة بشكل لا يطاق ومن المتوقع استمرار تحملها الاسوأ مع ارتفاع الحرارة بسبب محدودية المساحات الخضراء وفقدان السيطرة على التخطيط الحضري والتصميم غير الملائم للمساكن.

الحرارة القاسية سيكون لها وقع هدام. العراق الان من بين أكثر البلدان المعرضة لموجات الحرارة الحادة, ويتعرض حوالي ٦ بالمائة من الأطفال الى درجات حرارة عالية, وفقا لتقديرات اليونسيف انه ومع حلول عام ٢٠٥٠, كل طفل في العراق سيكون قد تعرض لموجات الحرارة العالية. يعاني الأطفال بشكل كبير من التعرض للحرارة كونهم غير قادرين على تنظيم حرارة اجسامهم بالطريقة التي ينظم بها البالغون هذه الحرارة. وكما ذكرت منظمة اليونسيف: » كلما زاد تعرض الأطفال لموجات الحرارة, تزداد فرص تعرضهم للمشاكل الصحية, بما في ذلك امراض الجهاز التنفسي المزمنة والربو وامراض القلب. الرضع والأطفال الصغار هم الأكثر عرضة للوفاة بسبب مشاكل الحرارة. كذلك يمكن ان تؤثر الحرارة على البيئة التي يعيش فيها الأطفال وسلامتها وتغذيتهم وحصولهم على المياه وتعليمهم وسبل معيشتهم المستقبلية.

ان ارتفاع درجات الحرارة له تأثير تسلسلي سواء على أنماط الطقس ونوعية وكمية الموارد. فالمياه تتبخر بشكل أسرع. العراق أصبح الان واحدا من بين اعلى عشرين دولة من ناحية ندرة المياه نتيجة لسوء إدارة المياه وتقادم البنى التحتية ووسائل الري, وعدم قدرة الحكومة العراقية على التفاوض مع دول الجوار حول حصة العراق ووصوله الى المياه. في الوقت الذي تكافح فيه تركيا في سبيل تغطية نقص المياه الحاصل عندها, قام جار العراق الشمالي بالاستثمار في عدة مشاريع للسدود, من بينها سد اليسو الضخم على نهر دجلة. هذه المشاريع قللت من مستويات المياه في العراق, ولم تلق دعوات المسؤولين

العراقيين الى المسؤولين في دول اعلى النهر بما في ذلك إيران وتركيا اذانا صاغية ولم تقد الى حدوث تغيير ذو معنى.

ومشاكل العراق حول المياه القادمة من خارج الحدود ليست بالأمر الجديد ـ منذ ستينات القرن الماضي, خطط الارواء الأحادية الجانب غيرت مجاري مياه الأنهار. ويذكر مسؤولون عراقيون بان السدود التركية التي تم بنائها على الأنهار تسبب تراجعا في مستويات المياه وموجات جفاف حادة في العراق. في الوقت نفسه, تلقي تركيا باللوم على سوء إدارة الجانب العراقي للمياه ونظم الري المتقادمة حيث تقف هذه وراء النقص في كميات المياه. ومهما كان السبب وراء نقص المياه في العراق, من المؤكد ان الزيادة السريعة في التبخر وموجات الجفاف الأكثر تطرفا ستجعل من المشكلة القائمة منذ زمن طويل اكثر سوءا. في عام ٢٠١٩, قدر البنك الدولي بان الفجوة بين الطلب على المياه في العراق والكميات الواصلة اليه منها ستزداد من خمسة مليار متر مكعب الى احدى عشر مليار متر مكعب مع حلول عام ٢٠٣٥.

ان الضغط المتزايد على امدادات المياه صار واضحا. في عام ٢٠٢٢, حوالي ٣٩ بالمائة من الأراضـي الصالحة للزراعة في العراق كانت تعرضت للتصحر. يضاف الى ذلك حوالي ٥٤ بالمائة من هذه الأراضي الان واقعة تحت خطر التصحر. لقد كان موسم الامطار في الأعوام ٢٠٢٠ و٢٠٢١ احد اكثر المواسم جفافا خلال الأربعين سنة الماضية. هذا الامر قاد الى تراجع في تدفقات المياه في دجلة بنسبة ٢٩ بالمائة وفي الفرات بنسبة ٧٣ بالمائة. في عام ٢٠٢٢, حذرت وزارة الموارد المائية بان احتياطي البلاد من المياه قد تراجع الى النصف عن العام الذي سبق ذلك.

ان التراجع في مستويات المياه ترك حوالي ثلاثة من كل خمسة أطفال عراقيين من دون قدرة على الوصول الامن الى خدمات المياه, و اقل من نصف المدارس في البلاد تصلها المياه. اذا لم يتم القيام باي فعل, ستؤثر شحة المياه على اكثر من مليونين طفل وعوائلهم بحلول عام ٢٠٣٠. في الوقت الذي لم يتم فيه حتى الان دراسة تأثير نقص المياه على الأطفال في العراق بشكل تفصيلي, تظهر البيانات الواردة من دول

اخرى بان الأطفال الذين يعيشون في مناطق تعاني من شحة المياه هم اكثر عرضة لعيش حياة الفقر والتعرض للعنف الاسري. فالاطفال من دون وصول امن الى المياه سيتعرضون على الاغلب الى إعاقة في النمو وفقر الدم في الغذاء بالإضافة الى العجز الادراكي.

كذلك ساهم نقص المياه في العراق في العواصف الترابية والرملية المتكررة والتي تزداد حدة. العواصف الرملية ليست بالأمر الجديد في العراق, لكن خبراء الأرصاد الجوية وثقوا الارتفاع في اعداد وكثافة هذه العواصف خلال السنوات العشرين الماضية. هذه العواصف لها اثار مدمرة: في شهر نيسان ٢٠٢٢, تسببت احدى العواصف بإدخال خمسة الاف شخص الى المستشفيات, وذلك بسبب حدوث مشاكل ناجمة عن مضاعفات في الجهاز التنفسي, وتسببت بوفاة شخص واحد على الأقل. في الشهر الذي تلا ذلك, تسببت عاصفة أخرى بإدخال أربعة الاف شخص الى المستشفى وحولت بغداد الى احد اكثر المدن الملوثة في العالم, حيث تغطت العاصمة بحوالي ستين طنا من التراب في يوم واحد.

العواصف الترابية والرملية تتسبب في المشاكل الصحية, كذلك. وفقا لمنظمة الأرصاد الجوية العالمية, احدى وكالات الأمم المتحدة, زادت العواصف الرملية والترابية من الامراض مثل الربو وفقر الدم والتي قد تخلق بدورها مشاكلا في القلب. كذلك يزيد التراب من انتشار الفايروسات والبكتريا وغيرها من السموم, مولدة ضغطا على البنية الصحية المنهكة في الأساس.

للعواصف الرملية والترابية تأثيرات هائلة على الاقتصاد ـ فهي تتسبب باغلاق مصافي النفط وتعيق نقل المنتجات النفطية وتغلق المدارس والرحلات الجوية.

النزوح

شحة المياه أيضا ترغم الافراد والاسر على النزوح الداخلي. وفقا لمصفوفة متابعة النزوح الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة فانه حتى يوم ١٥ اذار من العام ٢٠٢٣, أكثر من ١٢٠٠٠ عائلة ـ حوالي ٧٣٠٠٠

انسان ـ نزحوا بين محافظات جنوب ووسط العراق نتيجة للتغير المناخي والجفاف. غالبية هذه العوائل (٧٦٪) نزحوا الى المراكز الحضرية.

عدد العراقيين النازحين داخليا في عموم البلاد أكبر بكثير من الرقم أعلاه بكل تأكيد. حيث وجدت دراسة أجريت في عام ٢٠٢١ من قبل المجلس النرويجي للاجئين بانه في المناطق المتأثرة بالجفاف واحدة من كل خمس عشر اسرة أرغم احد افرادها على النزوح بحثا عن العمل.

هذا الوضع سيزداد سوءا في المستقبل. وفقا لتقارير صدرت أخيرا عن المنظمة الدولية للهجرة, قاد التغير المناخي والتدهور البيئي الى نزوح أكثر من ٥٥ ألف انسان ـ حوالي ١٣ بالمائة من السكان ـ في مناطق في جنوب ووسط العراق شملتها الدراسة خلال المدة ما بين شهر يناير ٢٠١٦ وشهر أكتوبر ٢٠٢٢. كل هذه المؤشرات تشير الى ان الاحصائيات ستأخذ منحا أكثر تطرفا في المستقبل.

هذه الظروف تؤثر على المجتمعات الريفية في عموم العراق, خاصة في المناطق الوسطى والجنوبية من البلاد. كميات ونوع المياه اسوء في هذه المناطق, حيث يصل نهري العراق الرئيسين الى نهايتهما بعد ان يشحا بفعل الاستخدام غير المنظم في مناطق أعالي النهر وتتركز فيهما النفايات الصناعية والزراعية السامية التي تم القائها في مجرى المياه. المزارعون هم أكثر من يعاني من الاثار المباشرة لهذه الازمة, خاصة مع غياب طرق ري حديثة ومتطورة. التصحر ونقص المياه سبب تناقص في مساحات الأرض الصالحة للزراعة, وبالتالي, اثر على اجمالي الإنتاج. على سبيل المثال, تراجع الإنتاج السنوي للحبوب في ناحية العلم في مدينة صلاح الدين من ١٠٣ ألف طن في عام ٢٠١٩ الى ٥٣ الف طن في عام ٢٠٢٢.

ازمة المياه تؤثر على قدرة المزارعين على تربية مواشي بصحة جيدة. فقد اجبر كثيرون على بيع مواشيهم بأسعار رخيصة عند عدم قدرتهم على الاستمرار برعايتها.

بالرغم من هذه الصعوبات, الا ان التخلي عن الأرض الزراعية يكون في العادة الخيار الأخير. فالكثير من العوائل التي تمارس الزراعة عاشت على ارضها لاجيال وتمتلك شبكات معارف واسعة ومعرفة

عميقة بالزراعة. لكن عندما تنفذ السبل امام هذه العوائل, تقوم بإرسال رجالها الشباب الى المراكز الحضرية للبحث عن فرص اقتصادية أفضل. وتبقى النساء لرعاية ما يتبقى من الأرض والماشية. ان الكلف المادية والنفسية لأنماط الهجرة في العراق غير مدركة بشكل كامل حتى الان, لكن البحث في دول أخرى يظهر بان نزوح الرجال وارتفاع حجم المسؤوليات التي تتولاها النساء في بيئة صعبة جدا يقترن مع حدوث مخاطر صحية رئيسية.

لكن, الاتجاهات الأخيرة تظهر بانه بدلا عن الهجرة الموسمية, فان هنالك عوائل بأكملها تجبر على نقل مواطن سكنها الى المناطق الحضرية بحثا عن ظـروف معيشية أفضل. هذا النوع من الحراك يظهر نكوصا بالنسبة للمهاجرين. فالمهارات التي يمتلكونها لا تشبه نظيراتها المطلوبة في سوق العمل, بالإضافة الى محدودية الخدمات الاجتماعية يصارع هؤلاء في مستوطنات غير نظامية ويواجهون التمييز كونهم دخلاء. مع شحة البيانات المتوافرة في هذا الصدد, الا ان تقريرا لمنظمة العمل الدولية وغيرها من الوكالات الأممية وجدت بان «هؤلاء الذي يعملون غالبا ما يرغمون على العمل في مجالات شاقة بما في ذلك التوظيف غير الرسمي وبالنسبة للكثيرين فان دخولهم من سبل معيشتهم غير كافية في الغالب لتمكنهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية.

وعندما تقرر العوائل العودة الى مجتمعاتها الريفية, فانهم في الغالب اما يكونوا غير قادرين على العودة لممارسة نشاطاتهم الاقتصادية السابقة او تقل انتاجيتهم بشكل كبير, مما يزيد من فرص تعرضهم للنزوح مرة أخرى. بمعنى اخر, ان نقص المياه يخلق اثرا تسلسليا لتداعيات اجتماعية وسياسية واقتصادية طويلة الأمد لم يتم استيعابها بشكل كامل حتى الان.

الاشكال المختلفة من التدهور البيئي تقود الى العديد من الازمات الاجتماعية والسياسية. لكن اثارها الاقتصادية ربما تكون الأكثر قسوة وفتكا.

IRAQ COPY

فالقطاع الزراعي في العراق, والذي يعد أكبر مساهم في اجمالي الناتج القومي بعد قطاع النفط, يوظف حوالي ٢٠ بالمائة من سكان البلاد. ومع اضطرار الاف المزارعين للتخلي عن أراضيهم كل عام, فانهم يضيفون ضغوطا إضافية على القطاع العام في البلاد. النازحين الجدد يجبرون على الانخراط في الاقتصاد غير الشرعي ـ غير فاعل ومرهق ولا يساهم في التنمية الاقتصادية في البلاد. بالمجمل, يذكر البنك الدولي بان تراجع امدادات المياه بنسبة ٢٠ بالمائة قد يسهم في نقص الطلب على العمالة الزراعية بنسبة ١٢ بالمائة, ويقلل من الناتج القومي بما يقارب ٦.٦ مليار دولار, حوالي ٣ بالمائة. (ستوثق تقارير لاحقة ضمن هذه السلسلة العبء الاقتصادي العميق للتغير المناخي في العراق بالتفاصيل.)

عقود من التراكم

بدأ انحدار العراق الى الازمة المناخية بفترة طويلة قبل ان تصبح مفردة التغير المناخي شائعة كما في يومنا هذا. العديد من المحطات الرئيسية التي قادت الى هذا الانحدار يمكن التوقف عندها.

الأولى كانت حرب الخليج عام ١٩٩١. الدمار البيئي الذي تركته الحرب على الكويت هو امر معروف. فقد أحرقت القوات العراقية المنسحبة ٧٠٠ بئر نفطي متسببة بسكب ٦٠ مليون برميل نفط خلال هذه العملية. في الوقت الذي لم تؤثر هذه الاحداث على العراق بشكل مباشر, الا ان الاثار غير المباشرة لحرب الخليج اعدت المشهد لما هو قادم.

المحطة الثانية كانت تدمير الاهوار العراقية. في اعقاب انسحاب الجيش العراقي من الكويت, بدأ المتمردين الشيعة والاكراد بالانتفاض على صدام حسين في جنوب وشمال العراق, والذي همشهما لفترات طويله. حصل الثوار الاكراد على مساعدة من الأمم المتحدة وبصورة عامة تمتعوا بالبعض من الاستقلالية حتى قبل اسقاط نظام صدام. اما الثوار الشيعة فكانوا اقل حظا. حيث شن نظام صدام حملة قاسية ضدهم وقام بتجفيف الاهوار الجنوبية حيث سكن الكثير منهم هناك, تحت ذريعة تحويل هذه المناطق الى أراضي زراعية.

قبل تدميرها, كانت الاهوار ـ والتي يشار اليها في بعض الأحيان على انها جنة عدن ـ موطنا لملايين الطيور ومحطة للطيور المهاجرة بين صربيا وافريقيا. اخر استطلاع تم اجراءه في السبعينات وجد بان المنطقة تمتلك ما لا يقل عن ثمانين نوعا من الطيور, الكثير منها كان من النوع النادر او القريب للانقراض, مثل البط البري الرخامي وطائر القصب البصري. كما لعبت الاهوار دورا مهما كمنقي طبيعي للنفايات والملوثات التي يحملها مجرى نهري دجلة والفرات قبل وصولهما الى منطقة الخليج.

مع مطلع التسعينات, ٩٠ بالمائة من الاهـوار كانت قد اختفت. انهارت سلسلة الغذاء, واختفت الطحالب والفطريات, وماتت الأسماك, واختفت الطيور, ونضبت الحشائش التي تعتاش عليها الحيوانات.

الثمن الإنساني كان باهظا بشكل متوقع. عرب الاهوار, او المعدان, هم ورثة واحدة من أقدم الثقافات الحية. نمط حياتهم القائم على الصيد وزراعة الرز وتربية الجاموس يرتبط بعمق في بيئتهم وارضهم. فهم يبنون منازلهم باستخدام قصب المستنقعات. ومع سحق صدام التمرد وتجفيفه للاهوار, لم يتبق للناجين من المعدان الكثير من الخيارات: اما إعادة بناء قرائهم المدمرة في بيئة محطمة, او الرضا بإعادة التوطن في مكان اخر من العراق, او الهرب الى إيران. لذلك خسرت هذه المنطقة سكانها: في عام ١٩٩١, كان هناك حوالي ٢٥٠ ألف من المعدان يسكنون الاهوار. مع حلول عام ٢٠٠٣, تقدر نسبة ما تبقى هناك عشرة الاف نسمة. ما بين ١٠٠-٢٠٠ ألف من عرب الاهوار تم تهجيرهم داخليا.

تآكل الدولة

كانت النتيجة الرئيسة الثانية لحرب الخليج هي شبه تدمير للاقتصاد العراقي. فقد وجه قصف التحالف بقيادة الولايات المتحدة الضربة الأولـى. إذ أظهرت الأبحاث أن حملات القصف تلك كانت محسوبة لإحداث أكبر قدر من الضرر الاقتصادي والنفسي عبر استهداف البنية التحتية للعراق. وكان أحد الأهداف هو البنية التحتية للكهرباء. ومن ثم

أدى قصف التحالف إلى خفض انتاج الكهرباء في العراق إلى حوالي 4 بالمائة من انتاجه قبل الحرب. وبعد أربعة أشهر من انتهاء الحرب، كان العراق ينتج لكهرباء بقدر ماكان ينتج عام 1920. أنهت العقوبات الاقتصادية الشديدة التي فرضها الحرب ما بدأه القصف. من المؤكد أن النخب المرتبطة بالعقوبات لم تتأثر بالعقوبات. لكن الشعب العراقي كان أكثر من عانى. وقد تقلص الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بأكثر من الثلثين. وقد تسبب النقص في ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وقد تدهورت البنية التحتية، التي تعاني بالأساس من الاجهاد جرّاء الحرب العراقية الإيرانية والقصف الذي رافق حرب الخليج، على نحو أكبر في الري وتقنية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي وحتى استخراج النفط والغاز. ومن دون الوصول إلى التمويل أو المساعدة الدولية لن تتمكن الحكومة من إصلاح البنية التحتية المعطلة ناهيك عن تحديثها. وستؤدي البنية التحتية القديمة دوراً مهماً في تفاقم أزمة المناخ والتلوث في العراق بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003. وكانت النتيجة الثالثة، والتي يمكن القول أنها أهم نتيجة لحرب الخليج، تدمير المؤسسات والقدرات البيروقراطية المختلفة للبلاد. فقد وجد صدام المصاب بجنون العظمة والضعيف نفسه معزولاً على نحو متزايد عن المجتمع الدولي. لقد حافظ على القوة والاستقرار في السبعينات من القرن الفائت بوصفه جزءاً من العقد الاجتماعي مقابل الطاعة، وفي الثمانينات عبر حشد التضامن الجماعي إزاء تهديد الخارجي المشترك (إيران). ولكن باتت لديه موارد محدودة للحفاظ على العقد الاجتماعي القائم بين الدولة والمواطنين، وبات السكان ينفرون بنحو متزايد. غير ان استراتيجيته الجديدة باتت تقوية دور السلطة التقليدية، مثل الجماعات القبلية. وبالتوازي مع ذلك، تحرك لتقليل الضوابط والموازنات المتبقية على سلطته، لإعطاء مزيد من الحرية لدائرته الداخلية للانخراط في الفساد الذي تقره الدولة. باختصار، باتت السلطة أكثر تركيزاً خلال هذه الحقبة، وباتت أنظمة الحكم السيئة أكثر رسوخاً. هذه الممارسات نفسها مهدت السبيل لفراغ السلطة الذي أعقب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام 2003. كما أنها حدت

من قدرة الدولة على الاستجابة والتعامل مع التهديدات ذات الصلة بالمناخ.

الغزو السام

لم يكن الغزو الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام 2003 مجرد انتهاك للقانون الدولي بناءً على أدلة كاذبة على امتلاك صدام حسين لأسلحة دمار شامل، بل كان أيضاً كارثة بيئية. فقد زاد الغزو من هشاشة العراق البيئية على نحو مباشر وغير مباشر. لقد جاءت العواقب الواضحة على البيئة على شكل نفايات سامة تم التخلص منها بلا مبالاة، إلى جانب تأثير الأسلحة المستعملة أثناء الحرب على الصحة والبيئة. غير أن الغزو قد تسبب أيضاً في أضرار بيئية غير مباشرة. فقد دعمت الولايات المتحدة المعارضة السياسية ورفعتها إلى المناصب القيادية مع بناء نظام حكم يدور حول التوترات الطائفية والهوية المتنازع عليها. وفي الوقت نفسه، حظر الاحتلال الامريكي حزب البعث، وخلق فراغ في السلطة وخفض من قدرة المؤسسات البيروقراطية. إذ قامت الولايات المتحدة أيضاً بحل الجيش، الأمر الذي أدى عزل مئات الآلاف من الرجال المدربين مع اتاحة عدد محدود من بدائل التوظيف السخية. وقد خلقت هذه الظروف المثالية لتصاعد الاضطرابات السياسية والتمرد والمنظمات الارهابية. كل هذه القرارات الأمريكية أضعفت المؤسسات العراقية، وجعلتها أقل قدرة على الاستجابة للمشاكل البيئية الأمر الذي أدى إلى تهيأة الظروف المثالية لتصاعد الاضطرابات السياسية والتمرد والمنظمات الإرهابية. كل هذه القرارات أضعفت المؤسسات العراقية، وجعلتها أقل قدرة على الاستجابة للمشاكل البيئية طويلة الأمد في البلاد، ناهيك عن المزيد بواعث القلق الناشئة. وقد أحرق الجيش العراقي المنسحب آبار النفط كما فعل في حرب الخليج لكن عدد الآبار التي أُحرقت أقل بكثير من تلك التي أُحرقت في الكويت عام 1991، وأخمدت بسرعة أكبر. ومع ذلك، خلف الغزو كمية مدمرة من أنواع أخرى من تلوث الحرب. فقد وجد تحقيق أجرته صحيفة صنداي تايمز عام 2010 أن الجيش الأمريكي انتج مايقرب

IRAQ COPY

من 11 مليون رطل من النفايات السامة في العراق وتركها. وشملت هذه النفايات وقود المحرك والطيران، والبطاريات، وعبوات السوائل المسببة للتآكل، واسطوانات الغاز المضغوط، والتي ترك الجيش الأمريكي العديد منها في مناطق مفتوحة أو بالقرب من مصادر الري عوضاً عن إعادتها إلى الولايات المتحدة. يمكن أن تلوث هذه النفايات السامة موارد المياه العذبة وتعمل على تدهور الأراضي الزراعية. فالعراق يعتمد بنحو كبير على المياه الجوفية، ومع بنيته التحتية التي عفا عليها الزمن لتحديد هذه المواقع الملوثة ومعالجتها، كانت المخاطر البيئية لاحصر لها. وقد وجد تقرير للأمم المتحدة صدر في عام 2005 أن العراق كان فيه عدة آلاف من المواقع الملوثة المنتشرة في أنحاء البلاد كافة، «الناجمة عن مجموعة الانشطة الصناعية العامة، والأنشطة العسكرية، وأضرار مابعد الصراع، والنهب. وباتت العديد من المواقع مهجورة ومفتوحة للجمهور. وتحتوي على كميات كبيرة من النفايات الخطرة وتشكل تهديداً لصحة الانسان والبيئة». وقد أدى هذا التلوث إلى تلويث مصادر المياه الرئيسة في البلاد. ويميل هذا التلوث طويل المدى، ولاسيما عندما تكون هناك استراتيجية محدودة للتنظيف أو لاتوجد بالمرة. فعلى سبيل المثال، وفقاً لمسؤولين عراقيين، فقد ارتفعت معدلات الإصابة من 40 إلى 100 ألف شخص قبل حرب الخليج، إلى 800 إلى 100 الف بحلول عام 1995, وإلى 1600 شخص من أصل 100 ألف شخص بحلول عام 2005. أما في المناطق التي كان فيها القصف أشد قسوة، فقد عانى السكان من مخاطر صحية، مثل العيوب الخلقية والإجهاض. وقد وجد عالم الأوبئة الذي فحص العواقب الصحية في الفلوجة ان المنطقة بها « أعلى معدل للضرر الجيني مقارنة بأي جماعة سكانية تمت دراستها على الإطلاق». وهنا أيضاً تؤدي القيود المؤسسية الأخرى في العراق دوراً. بدأت الحرب الأهلية في العراق حوالي عام 2006 الأمر الذي جعل من الصعب – بالنسبة للحكومة المتعثرة، والشركاء الدوليين، وفرق البحث- الوصول بنحو صحيح إلى النقاط الساخنة للتلوث وتقييمها ومعالجتها. وقد وجدت دراسة أجريت عام 2020 على أنهار البلاد ارتفاع تلوث المياه مع

IRAQ COPY

تلوث المعادن الثقيلة مثل النيكل، والكروم، والمنغنيز، والموليبدينوم، والنحاس، والرصاص، والزنك.

فراغ السلطة

اتخذت الولايات المتحدة، مع انهيار صدام حسين، بين عامي 2003 و2007 عدة خطوات في محاولة «دمقرطة» البلاد. وشمل ذلك تأسيس أحزاب جديدة ودعم منظمات المجتمع المدني، وتجنيد قوات عسكرية جديدة وتدريبها، وصياغة قوانين جديدة. نظرياً، كل هذه الخطوات تبدو جيدة – دفع البلاد صوب نظام سياسي أكثر ديمقراطية هو هدف نبيل. بيد ان الواقع كان مختلفاً. لقد قام نظام صدام حسين الوحشي بتفكيك المشهد السياسي والمجتمع المدني في العراق منذ زمن بعيد، مخلفاً وراءه جيلاً لايثق بالأحزاب السياسية ولم يكن لديه الأدوات اللازمة للتنظيم بنحو فعال صوب المشاركة الديمقراطية. زد على ذلك، دمرت البنى البيروقراطية والمؤسسية التي أضعفها صدام بالأساس بسبب اجتثاث البعث بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت النتيجة دولة خاوية ذات قدرة محدودة أو لاتمتلك استراتيجية طويلة المدى لمعالجة أزمات البلد العديدة، البيئة وغير ذلك. لقد أدى فراغ السلطة في البلاد إلى تقويض قدرة الدولة على التراجع عن سنوات من الإهمال والتدمير البيئي، كما أضاف مصادر جديدة للتهديدات للبيئة والسكان. وكان صعود تنظيم داعش أحد هذه التهديدات. إذ تصاعدت التوترات بين السنّة في العراق والحكومة بقيادة رئيس الوزراء نوري المالكي. واستغل التنظيم اللحظة للتوسع في سوريا وبدأ في مسيرة عبر العراق. وقد استولت الجماعة على الفلوجة في كانون الأول / ديسمبر عام 2013، وبحلول حزيران / يونيو 2014 سيطرت على ثلث البلاد. غير أن النظام الذي اسسه تنظيم داعش لم يدم طويلاً. إذ شن الجيش العراقي ووحدات الحشد الشعبي غير النظامية هجوماً مضاداً ناجحاً، وبحلول كانون الأول / ديسمبر كانت التنظيم المتطرف قد خسر 95 من الاراضي. ومع ذلك فقد كان الضرر البيئي طويل الأمد. فقد سيطر تنظيم داعش، خلال اوج قوته، على حقلي علاس وعجيل النفطيتين في جبال حمرين،

وكذلك حقل القيارة النفطي ومصفاة بيجي للنفط. كان الأخير هو الأكبر في البلاد، حيث ينتج أكثر من ثلث انتاج النفط المحلي في العراق. ان مصافي النفط في العراق معرضة بالفعل إلى خطر كبير بسبب سوء الإدارة والبنية التحتية القديمة. غير أن تنظيم داعش لم يبد اهتمام كافي بالسلامة مقارنة المشغلين السابقين. ثم، وعندما بدأت قوة التنظيم تتضاءل، أشعل النار في مصافي النفط والآبار. وأضرم النار في مصنع كبريت شمالي القيارة وأطلق 35 الف طن المادة السامة في الهواء. ودمر المنشأة، أثناء انسحابه من بيجي، وذلك بإضرام النار في آبار النفط ومعداتها. وقد تسببت هذه الحرائق في إطلاق كمية هائلة من النفايات السامة وتركت سواد الدخان فوق البلدات المجاورة والمناطق المحيطة بها. وظلت بقع النفط المحترقة تتدفق من آبار النفط حتى بعد أن سيطر رجال الإطفاء على الحرائق، وامتلأت البحيرات في المنطقة بالنفط الخام المتصلب، تاركة وراءها أرضاً ملوثة. ومالم يدمره تنظيم داعش استهدفه من يقاتله. وقصف التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة أنابيب النفط والشاحنات لحرمان تنظيم داعش من مصدر دخله. وقد حجب الدخان الناجم عن الآبار أشعة الشمس في الموصل على مدى أشهر، فيما عرف لاحقاً باسم «شتاء داعش». ان حرق آبار النفط لايؤدي إلى تلويث الهواء فحسب، بل يؤدي إلى تدهور التربة والمياه، ونتيجة لذلك، يؤدي إلى تدهور سبل عيش الناس. لقد قامت صحيفة الواشنطن بوست بتوثيق الأثر الصحي والبيئي لتراجع تنظيم داعش. وقد تعرض العديد من الأشخاص الذين يعيشون في القيارة والقرى المحيطة بها وعددهم 100 الف أو نحو ذلك لمخاطر صحية مثل الطفح الجلدي والتهاب الشعب الهوائية الحاد. حتى ان البعض قد مات بسبب الاختناق. وفقد المزارعون ماشيتهم وبالكاد يستطيعون زراعة أي طعام، فيما لم يتمكنوا من بيع تلك التي تمكنوا من زراعتها لأن المشترين يخشون أنها ملوثة. ومازال التأثير الحقيق لانسحاب تنظيم داعش غير مفهوم تماماً. مع ذلك، وجد برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2018 ان الأراضـي والممرات المائية ماتزال ملوثة بالمواد الكيميائية الضارة بدءاً من التسربات النفطية وصولاً إلى

IRAQ COPY

بقايا غاز الخردل. ويضطر المزارعون إلى الاستمرار في الزراعة ورعاية الماشية في الاراضي الملوثة بالنفط بنحو واضح. من السهل أن نرى كيف يمكن لتغير المناخ أن يدفع بالأرض والناس في مثل هذه الحالة غير المستقرة إلى حافة الهاوية – إلى الهجرة أو غير ذلك من التدابير اليائسة.

الكارثة المستقرة

دخلت البلاد، مع هزيمة تنظيم داعش، في حقبة من الاستقرار السياسي والاقتصادي النسبي العام. وثمة مرحلة جديدة من القصة العراقية حيث أدى في التفاعل بين الاعتماد على النفط والدولة والفواعل الهجينة إلى تفاقم هشاشة البلاد إزاء أزمة المناخ. إذ شكلت عائدات النفط، على مدى العقد الفائت، حوالي 99 بالمائة من الصادرات كافة، و85 بالمائة من موازنة الدولة، و42 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتتسرب هذه الثروة عبر نظام الدولة المتهرئ، الأمر الذي يحافظ على الانقسامات العرقية والطائفية للسلطة. كما أنها تدعم مختلف الفواعل الهجينة، مثل وحدات الحشد الشعبي، التي تتواجد في الوقت نفسه داخل الدولة وخارجها. لقد خلقت لعنة الاعتماد على النفط الظروف البنيوية وتفاعلت معها، مثل المؤسسات الضعيفة والقرارات السياسية السيئة. حيث يضخ النفط على نحو مستمر، ولاتوجد قيود على تدفق الثروة الهائلة التي تدخل البلاد. ويجني مسؤولو الدولة بسهولة ثروة النفط، الأمر الذي يجعل العراق إحدى الدول الخمس والعشرين الأكثر فساداً في العالم. وفي الوقت الذي تختلف فيه التقديرات، إلا ان ثمة تقارير وجدت أن مابين 150 و 300 مليار دولار قد فقد جرّاء الفساد في العراق منذ عام 2003. هذه الظروف تزيد من إضعاف قدرة الدولة على أزمة التدهور البيئي والمناخي المعقدة. ومع تدفق الأموال إلى النخبة، فان اولئك الموجودين في قمة هياكل السلطة في الدولة لايهتمون كثيراً بالتنويع بعيداً قطاع النفط. المشكلة اذن ليست ببساطة أن العراق بلد غني بالنفط، بل تكمن في ان النفط هو المصدر الرئيس لإيرادات الدولة. ومن ثم، يتجنب الفاعلون السياسيون أي أنشطة من

IRAQ COPY

شأنها تعريض قطاع النفط للخطر، حيث توجد بدائل قليلة. وفيما يتصل بمشاركة العراق بالجهود العالمية لإبطاء تغير المناخ، فمن الواضح أنه سيكون من المفيد للبلد أن يكون لديه اقتصاد أكثر تنوعاً حتى يتمكن من التحول بعيداً عن البيتروكيمياويات. وتعزى حوالي ثلاثة أرباع انبعاثات العراق إلى قطاع الكهرباء والنفط والغاز والنقل. لقد زادت انبعاثات الكربون هذه بأكثر من الضعف خلال العقد الماضي وحده، مع عدم وجود استراتيجيات واضحة من الدولة لمواجهة تأثيرها. وتعد البلاد واحدة من أعلى البلدان بمستويات كثافة الكربون مقارنة بأقرانها الإقليميين وفئات دخلها. ويحرق العراق نحو 17 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً بتكلفة 8 مليارات دولار. هذا الغاز هو منتج ثانوي لتكرير النفط. وان احتراقه لايمثل مأساة بيئية فحسب بل وهدر اقتصادي هائل أيضاً:

مايقرب من 60 بالمائة من محطات توليد الكهرباء في البلاد تعمل بالغاز، ويمكن الاستفادة من الغاز المحترق لمعالجة نقص الكهرباء في البلاد إذا ما تم حيازته ومعالجته. ولكن الأمر الأكثر خطورة على جهود العراق المحلية للاستجابة لتغير المناخ هو ان الاعتماد الكامل على النفط يميل إلى انتاج مؤسسات دولة ضعيفة غير قادرة على الاستجابة لمعظم الأزمات، سواء أكانت متصلة بالمناخ أو غير ذلك. يشهد العراق تهديدات سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية، وتفتقر الدولة في حالتها المجزأة إلى القدرة على الاستجابة لها.

إدمان مكلف

جعلت ثروة النفط فساد الدولة العراقية «مستداماً». ان الضعف المؤسسي، وتفكير الفواعل الهجينة قصير المدى، والتخصيص المستمر للمناصب عبر جهاز الدولة على أساس الهويات الطائفية والعرقية (نـادراً مايعتمد على المعرفة أو الخبرة) – كلها مدعومة بالثروة النفطية. كما ان اعتماد العراق على النفط يجعل من الصعب للغاية التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون- وهو التحول الذي سيكون ضرورياً لكل بلد في العالم، إن لم يكن بسبب التنظيم، ففي

نهاية المطاف بسبب الضرورة الاقتصادية. لم يستثمر العراق إلا القليل في تطوير قطاعاته الأخرى، ومن ثم فان البلد غير مستعد للابتعاد عن الهيدروكربونات لحماية نفسه من التراجع المحتمل في الطلب على النفط وعائداته. وإذا ما انخفضت عائدات النفط مع زيادة عدد السكان، فمن السهل أن نتخيل ان القطاع العام في العراق سيتقلص. يوظف القطاع العام عدداً من الموظفين العراقيين أكبر بكثير مقارنة بالقطاع الخاص، لذا فان سلسلة الأحداث هذه قد تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة – في بلد يعاني 35 بالمائة من الشباب فيه بالفعل من البطالة. كما أن العراق غير مستعد لمواجهة التأثير الضار لاعتماد النفط على البيئة واحتمال أن يؤدي تدهور الظروف المناخية إلى جعل عملية استخراج النفط وتصديره صعبة. ولاغرابة في أن تواجه الدولة، نظراً لاعتمادها على النفط، صعوبة في التواصل بشأن تغير المناخ، وتحديد المشاكل الرئيسة ذات الصلة بالمناخ، وبدء وانهاء المشاريع التي يمكنها تقييم بعض العواقب طويلة المدى التي يخلفها النزاع على البيئة ومعالجتها. تتزايد التكاليف النهائية الناجمة عن إدمان العراق على الصناعات الاستخراجية بنحو يومي. ان أزمة المناخ لاتعتمد على سلوك دولة واحدة، ولايمكن حلها إذا ما اتخذت دولة واحدة فقط إجراءات. ومع ذلك، فان البلدان التي يمكنها التحكم في انبعاثاتها، والاستثمار في الأدوات اللازمة للتعامل مع بيئتها المتغيرة، وبناء استراتيجيات التخفيف من حدة آثار التغير المناخي تحظى بفرصة أفضل لتفادي الأسوأ. ونتيجة لذلك، فان ضعف العراق هو نتيجة مشتركة ليس لاعتماده على النفط ولكن أيضا لعدم قدرته على التخفيف من وطأة تأثير تلك الاعتمادية. لايزال تأثير كل هذه الظروف غير مفهوم تماماً، لأن جمع البيانات وتقييمها، إلى جانب شفافية الدولة، يمثلان تحدياً في العراق. والواضح أن حالة المناخ في العراق متردية ولايمكن معالجتها بمعزل عن غيرها. فأسبابه بنيوية. ان سياسة المناخ العراقية الناجحة يجب أن تأخذ في الحسبان العديد من الموروثات الخطرة المتمثلة بصدام، والغزو والاحتلال 2003، تنظيم داعش وهشاشة المؤسسات، والطائفية العرقية المتجذرة، والفساد والاعتماد على النفط. قد يؤدي

الفشل في معالجة أزمة المناخ على نحو صحيح إلى ظهور مشاكل معقدة وبعيدة المدى مثل هذه العوامل المساهمة.

دروس للمنطقة

تعترف الجهات المعنية الرئيسة الآن، بعد سنوات من المماطلة والنقاش، بأخطار تغير المناخ والكارثة البيئية. الطوارئ قادمة إلى العالم بأسره، ولكن بسرعات مختلفة. لقد ضربت العراق بالفعل. وحان الوقت، بعد أن ادركنا المشكلة، لنكون أكثر دقة بشأن كيفية تعريفنا لأزمة المناخ والأزمات المترابطة ذات الصلة بها- في الزراعة، وإمدادات المياه، وجودة الهواء، وأكثر من ذلك بكثير. ان التعريفات الواضحة للمشكلة التي تركز على التأثيرات البشرية والأسباب البشرية تمهد السبيل صوب استجابات ناجعة، والتي تركز أيضاً على الفاعلية البشرية- العلاج، والتكيف، وأحياناً الانتكاسات والحلول. يؤثر تغير المناخ والتدهور البيئي على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوجه عام، الأمر الذي يجعلها واحدة من أكثر المناطق عرضةً للخطر في العالم. ومع ذلك ليست كل بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متساوية من حيث المساهمة في تدهور الظروف المناخية أو في قدرتها على الرد على هذه التهديدات. وقد تساهم البلدان الغنية في النفط على نحو غير متناسب في تدهور المناخ إلا أنها لاتنتج في أي مكان يوازي كمية اجمالي الانبعاثات التي ينتجها بعض المخالفين الرئيسين في العالم. ان البلدان التي تعاني من نقاط ضعف قائمة، من غير المرجح أن تكون قادرة على التخفيف من وطأة تأثير الظروف المناخية المتدهورة. ومن ثم فان بلداناً مثل العراق فريدة من نوعها من حيث مايعتريه من أوجه ضعف مجتمعةً. ومع ذلك، حتى في الوقت الذي يواجه فيه العراق مخاطر متزايدة، تظل الأبحاث محدودة بشأن هذا الموضوع، وذلك لأن البيانات محدودة ولأن التهديدات الأخرى في البلاد- مثل صعود تنظيم داعش- قد استحوذت على الاهتمام والموارد التي يمكن أن تذهب بخلاف ذلك لتغير المناخ. ثمة مشكلة أخرى وهي أن الابحاث بشأن تغير المناخ في العراق، حتى الوقت الراهن، تميل إلى أن تكون موجهة صوب السياسات. وفي حين ان ايجاد الحلول ضروري، إلا أن هذه الحلول تكون

أكثر فاعلية عندما تستند إلى أبحاث وتحليلات العلوم الاجتماعية التي تدرس بعمق جذور المشكلات. ولمعالجة التدهور البيئي في العراق، من نواح عديدة، يتعين على المرء أن يبدأ بالحد من القطاع الاقتصادي في العراق وسوء الادارة، وهي أوجه الضعف الأساسية في البلاد. ونظراً لأن المشكلات طويلة الأجل ستستغرق أجيالاً قبل أن تتم معالجتها- إذا كان من الممكن معالجتها – يبقى السؤال: كيف يمكن إدخال أدوات تخفيف فعالة في البنى المختلفة؟ العراق حالة فريدة لأنه لايمكن للبلد ولا المنطقة انتظار إجابات طويلة الأجل. ومع ذلك، فحتى الاستجابات قصيرة الدى تكاد تكون بعيدة المنال. ولكن مهما كان الأمر شاقاً، فانه لغزاً يجب حله. يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن المشكلة المطروحة في العراق. وتتمثل المرحلة التالية من هذا التحليل في فك القيود البنيوية التي شكلت أزمات المناخ والبيئة عبر النظر في التفاعل بين الاعتماد على النفط والفساد والسلطة المتشظية والتدهور البيئي، إلى جانب الآليات التفصيلية لكيفية حدوث تغير المناخ في القطاعات والمواقع المختلفة في العراق. ستكون المرحلة الأخيرة من هذا التحليل هي تحديد الحلول الواضحة وأدوات التخفيف القابلة للتطبيق في العراق والسماح باختيار الحلول في الحالات القصوى. يعد تغير المناخ كارثة شديدة الترابط- في العراق والشرق الأوسط بالقدر نفسه، ان لم يكن أكثر، من أي مكان آخر. وهذا يمثل تحدياً لكل من الباحثين وصنّاع السياسات على السواء. ولايمكن لدولة واحدة أن توقف تغير المناخ: إذا توقف العراق عن ضح النفط وألغى الانبعاثات غداً، فسيظل يعاني من ارتفاع درجات الحرارة العالمية، ناهيك عن مجموعة متنوعة من أنواع التدهور البيئي المحلي. ان الاستجابات لتأثيرات المناخ معقدة بالقدر نفسه. ولكن مع وضع المحاور التحليلية لهذا المشروع في الحسبان، تبدأ أشكال الاستجابة الفعالة في الظهور. ستكون الأدوات التكنولوجية مهمة لتخفيف بعض من الضغط الفوري الناجم عن تغير المناخ. ومع ذلك، فان حلول المناخ في العراق ستكون حول الحوكمة والاقتصاد بقدر ما تتعلق باتفاقيات التكنولوجيا والانبعاثات. ان انشاء دولة مستقرة وديمقراطية ذات اقتصاد متنوع ومؤسسات قوية هو أفضل سبيل طويل الأجل للقدرة على تحمل تغير المناخ.

IRAQ COPY

الملاحظات:

- ان الازمـة البيئية في العراق ليست وليدة اليوم انما يمكن تتبع اثارها الى عقود وسنوات طويلة من التخريب المتعمد والإهـمـال مـن قبل السلطات السياسية المتعاقبة, بالإضافة الى الحروب والعقوبات والصراع الأهلي الداخلي.

- دخل الواقع البيئي العراقي مرحلة الخطورة الشديدة, فالاثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن التغير المناخي والتدهور البيئي وصلت الى مستويات عالية مع موت الاف الهيكتارات من الأراضـي الصالحة للزراعة, ونفوق اعـداد كبيرة من الثروات الحيوانية, وفقدان عشرات الالاف من المزارعين لاسباب معيشتهم ونزوحهم الى المراكز الحضرية والمدن التي تعاني بالأساس من الضغط الشديد على بناها التحتية وتشح فيها فرص العمل.

- لم تحظ الازمـة البيئية في العراق بالاهتمام والتركيز الرسمي الا في وقت متأخر, الامر الذي يعقد من صعوبة مهمة مواجهة الاثار الكارثية التي خلفتها الازمات المناخية.

- لا بد للعراق توظيف جزء كبير من الدخول الريعية العائدة من مبيعات النفط للاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة والبنى التحتية العصرية وتقنيات معالجة وإدارة الموارد المائية الشحيحة في مجالي الزراعة والاستهلاك البشري,

IRAQ COPY

الملاحظات:

ويعزز هذا الامر توسيع للجهود الدبلوماسية للوصول الى تفاهمات تحفظ حق العراق وحصته من مياه الأنهار الدولية التي تصب في أراضيه.

- ان خطر التغير المناخي لا يمثل تهديدا للعراق وحده, لذلك يتحتم على الأخير الاستفادة من التجارب الإقليمية ومحاولة الاندماج والتفاعل مع أي جهد إقليمي ودولي جماعي يهدف الى التعامل مع التهديدات البيئية والمناخية.

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة تخصصية محدودة التداول تصدرها مؤسسة «غدًا لإدارة المخاطر» في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تتناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاع صانع القرار عليها.

ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور:-

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- ملخص تنفيذي: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها وتقوم المؤسسة فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- الملاحظات والتوصيات: وهي تمثل راي المؤسسة ورؤيتها للموضوع. وليس بالضرورة تبني المؤسسة للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: تقوم المؤسسة بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المؤسسة تتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المؤسسة حصراً.

الامر الرابع: يسر المؤسسة استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتين على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المؤسسة مستقلة ماليا واداريا بشكل كامل ولا تستقبل اي تبرعات او معونات.

غداً لإدارة المخـاطر
Ghadan For Risk Management

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks